**ثقافة المواطنة ودورها في تعزيز المسؤولية المجتمعيّة نحو التنمية المستدامة**

***Culture of citizenship and its role in promoting community responsibility towards sustainable development***

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

**ليليا بن صويلح**

 بروفيسور

جامعة 08ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

bensouilah.lilia@univ-guelma.dz

مراد بوفولة،

طالب دكتوراه

جامعة 08ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

Boufoula.mourad@univ-guelma.dz

الملخص:

 تناولت هاته الورقة موضوع ثقافة المواطنة ودورها في تعزيز المسؤولية المجتمعيّة نحو التنمية المستدامة، من خلال تقديم مفهوم لكل المتغيرات الثلاثة، وهدفت الى إيجاد العلاقة بينهما، باعتبار هاته العلاقة تلعب دور كبير في تشكل السياسة الاجتماعية التي هي جوهر أي تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة، فهي الأداة الرئيسية لضمان اقتران الاداء الاقتصادي القوي بالتماسك الاجتماعي، والاستقرار بالحريّة، والتضامن بالتنافس، والإنصاف بالجدارة. وهي أساس أي نهج شامل وطويل الأمد يهدف إلى ضمان رفاه الاجيال في الحاضر والمستقبل. وتتطلب التنمية المستدامة إدماج جميع الفئات الاجتماعية المكوّنة للمجتمع، لتحمل المسؤولية المجتمعيّة في نمو يضمن الرفاهية للجيل الحالي، مع الحفاظ عل حق الأجيال اللاحقة في المواد الطبيعية.

وتقتضي التنمية المستدامة اشراك الجميع في تحمل المسؤولية المجتمعية، من خلال بناء ثقافة المواطنة التي تجعل المواطن لديه حس المسؤولية تجاه قضايا وطنه المصيرية، وعلى رأس هاته القضايا، التنمية المستدامة، فثقافة المواطنة معناها التربية على المواطنة، والتي في حد ذاتها تعبر عن الحياة المجتمعية المشتركة ذات المصير الواحد.

الكلمات المفتاحية: ثقافة، مواطنة، المسؤولية المجتمعية، التنميّة المستدامة

**Abstract:**

This paper addressed the topic of citizenship culture and its role in promoting societal responsibility for sustainable development. by providing a concept for all three variables, and aiming to create a relationship between them as this relationship plays a major role in shaping social policy, which is at the core of any progress towards sustainable development, It is the main instrument for ensuring that strong economic performance is accompanied by social cohesion, stability in freedom, solidarity in competition and equity in merit. It is the basis of any comprehensive and long-term approach aimed at ensuring the well-being of present and future generations. Sustainable development requires the integration of all social constituent groups of society to assume societal responsibility in growth that ensures the present generation's well-being, while safeguarding the right of subsequent generations to natural materials.

Sustainable development requires the inclusion of all in the assumption of societal responsibility, through the building of a culture of citizenship that makes citizens responsible for their country's destiny issues, and above all sustainable development, the culture of citizenship means citizenship education, which in itself expresses common community life of one destiny.
**Keywords:** Culture, citizenship, community responsibility, sustainable development

 مقدمة:

من بين أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعي والبيئي والاقتصادي: يبرز البعد الاجتماعي خاصة كبعد جديد لقياس مستوى التنمية، من خلال التركيز على زيادة كميّة الإنتاج، عبر ضمان زيادة الطاقات من جيل إلى آخر، والأهم تحقيق حاجات الإنسان الأوليّة والضرورية وتحقيق الرفاه الاجتماعي، عبر توفير حياة كريمة، تحقق الأمن الغذائي والصحي والنفسي لأفراد المجتمع.

والوصول لهذا الرفاه الاجتماعي يمر عبر مشاركة مسؤولة لكافة أفراد المجتمع في تحقيق تنمية شاملة عبر الاستعمال العقلاني للموارد المتاحة، مع ضرورة ضمان حق الأجيال القادمة في هاته الموارد.

وتشكل السياسة الاجتماعية جوهر أي تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة، فهي الأداة الرئيسية لضمان اقتران الاداء الاقتصادي القوي بالتماسك الاجتماعي، والاستقرار بالحريّة، والتضامن بالتنافس، والإنصاف بالجدارة، ولا يمكن الحديث عن سياسة اجتماعية تحقق التنمية المستدامة تقصي المواطن من حقه في تحمل المسؤولية الاجتماعية من خلال المشاركة في العمليّة التنموية وعبر اكسابه ثقافة المواطنة التي ترسخ مبدأ المشاركة مع تحمل المسؤولية في تحقيق نمو اجتماعي.

فما علاقة ثقافة المواطنة بالمسؤوليّة المجتمعيّة؟

1-مفهوم ثقافة المواطنة: The Concept of Citizenship culture:

1-1-مفهوم الثقافة:

 يعرف مالك بن نبي في كتابه مشكلة الثقافة بانها: " مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته، وتصبح لا شعورياً العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه" (مالك، 2013، ص 74) فمن خلال هذا التعريف يلاحظ على مالك بن بني انه عرف الثقافة على أنها مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعيّة التي ينشأ عليها الفرد وتلازمه منذ ولادته، ومن المعروف أن اللزوم هي معنى من معاني التربيّة حيث جاء في المحيط : ربَّ: جمع، وزاد، ولزم، وأقام (الفيروز ، 2014، ص 82)، هانه التنشئة أو التربيّة التي تلازم الفرد يشترط مالك بن نبي ان تصبح بطريقة لا شعورية تمثل علافة بين الفرد وأسلوب الحياة الذي يعيشه في وسط بيئته التي ولد ونشأ فيها، أي تتحكم قي سلوكياته اليوميّة.

كما أن مفهوم الثقافة عند مالك بن بني عندما أعطى له البعد النفسي أو التحليل النفسي جاء يقارب مفهوم سوسيولوجي آخر عند بيار بورديو وهو الهابيتوس حيث يعتبره بأنه" التكييفات المرتبطة بطبقة خاصة بواسطة شروط وجود تنتج الهابيتوس، كمبادىء مولّدة وكتنظيم للممارسات و التمثيلات التي تستطيع أن تكيّف هدفها موضوعيا من دون افتراض نقصد واع للغايات، واحكم سريع في العمليات الضروريّة للوصول إليها" (ستيفان و كريستيان، 2031، ص284)، فالهابيتوس عند بورديو هو من يتحكم في تصرفات الأفراد بطريقة لاشعورية، وذلك ناتج عن عملية التنشئة الاجتماعية داخل الطبقة الاجتماعية التي ينتمي أليها الفرد، فالهابيتوس هو الذي ينتج الأفعال في الوقت الذي نفسه هو ناتج عن بناء تاريخي واجتماعي، ومن هنا يمكننا القول الثقافة هي بانية و مبنيّة بانية لقيم الأفراد، ومبنيّة من قيّم الجماعة أو المجتمع.

كما يشير غيدنز لمفهوم الثقافة بأنه من المفاهيم الأكثر استخداما في علم الاجتماع، والثقافة هي طرق الحياة الشاملة لأفراد المجتمع أو الجماعات داخل المجتمع، وهو يشمل كيفية ارتداء الملابس، عاداتهم الزوجيّة، ولغتهم وحياتهم الأسريّة وأنماط عملهم والاحتفاىت الدينيّة والأنشطة الترفيهيّة (Anthony, 2005)

* 1. مفهوم المواطنة:

منذ القرن الثامن عشر اعتمدت فكرة المواطنة بالدرجة الأساس على بناء الدولة، بأفقها الليبرالي الذي بشّر بإعلاء قيمة الفرد وقيمة الحرّية، بما فيها حرّية السوق في إطار سيادة القانون، وشهد القرن التاسع عشر تطوّراً في فكرة المواطنة بتعزيز الحقوق السياسية بعد إقرار الحد الأدنى من الحقوق المدنية، وبشكل خاص عند تطوّر مفهوم الديمقراطية الناشئ وقبول مبدأ الاقتراع العام.

أما في القرن العشرين فقد توسّعت فكرة المواطنة لتشمل مبادئ حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى حقوقه المدنية والسياسية التي جرى التوسّع فيها تدريجياً. وقد وجدت هذه الحقوق تأطيراً وتقنيناً دولياً بعد التطوّر الذي حصل على الصعيد العالمي بإقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان العام 1948، وقد حظيت فكرة المواطنة باهتمام أكبر، لا سيّما بانتقالها من فكرة تأسيس دولة الحماية إلى تعزيز دولة الرعاية، وهو ما شهدته المجتمعات الغربية التي تبلورت فيها الفكرة بعد صراع طويل وتراكم كبير ، حيث يرتبط المفهوم الليبرالي للمواطنة تقليديًا بالمساواة أمام القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية، ركز البيراليون على وجه الخصوص على المساواة، ويعتبر القانون أعمى أمام اللون والجنس، وهي الطريقة الوحيدة لضمان المساواة داخل المجتمع (will, 1989)

ثم جاء الإنجليزي توماس هيفري مارشال سنة 1949، الذي حدد ثلاث أشكال من المواطنة عرفتها المجتمعات الحديثة هي:

- المواطنة المدنية.

* المواطنة السياسية.
* المواطنة الاجتماعية (ديريك، 2007، ص16)

المواطنة المدنية: ويمكن اعتبارها كجيل أول من حقوق الإنسان، ظهرت خلال القرن السابع عشر بعدما تحقق الاعتراف بحق المساواة في المعاملة أمام القانون. وما ارفقها من تحصيل للحقوق كالحق في الأمن الفردي وحرية الرأي والتعبير والتفكير والتدين والتملك، وهي الامتيازات التي يصطلح عليها تسمية "الجيل الأول من الحقوق" المواطنة السياسية: تجسدت برفع بعض موانع المشاركة السياسية لبعض الفئات الاجتماعية كالنساء وبعض الأقليات الاثنية والعرقية، وتعبر هذه المواطنة عن تطور نوعي في المواطنة المدنية، وتجد تجسيدها في ممارسة جميع المواطنين لحقهم في الممارسة السياسية كالتصويت والترشح لمختلف مناصب المسؤولية وفي سن القوانين التي تحكم حياتهم في الدولة، كما تضمن لهم أيضا حرية التعبير والكتابة بمختف الوسائل الاتصالية المتاحة ما لم تخل بالنظام العام الذي رسمه القانون المواطنة الاجتماعية: وتعبر هذه المرحلة استمرار النسق التطوري المشرع لتطور المراحل السابقة، فالاعتراف منذ 1910بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في دائرة المؤسسة وعالم العمل وتكريس الحق في العمل والحق في الحماية الاجتماعية. والملاحظ على هذا النسق التطوري في المواطنة الرقي والتكامل في ممارسة الواعية للحياة. فالمساواة المدنية تمثل شرطا ضروريا للانتقال إلى المساواة السياسية، وهذه الأخيرة كانت ضرورية لفتح الطريق أمام المساواة الاجتماعية".

ثم قدم تعريفا لها" المواطنة هي أكثر من الاعتراف لفرد بوضعية قانونية شكلية، وإنما الاعتراف له أيضا بحقوق مدنية وسياسية واجتماعية" (منير، 2013، ص71)، ويعرفها **سعد على وطفة** بأنها "إحساس بالانتماء وشعور بالولاء للدولة والوطن، والمواطنة ليست مجرد اكتساب لجنسية في وطن، إنها كيان من المشاعر والحقوق والواجبات والروابط الأخلاقية والإنسانية والقانونية بين الإنسان وتراب الوطن وبين الوطن بكيانه السياسي ومختلف مواطنيه" (علي أسعد، 2006،)، الملاحظ على تعريف **علي وطفة** انه تحدث على المواطنة بأنها:

* كيان شعوري.
* حقوق وواجبات.
* روابط أخلاقية وإنسانية وقانونية بين الانسان ووطنه، والانسان سلطته، والإنسان وباقي أبناء وطنه.

كما أنه ركز على القيّم الشعورية أو العاطفية أكثر من تركيزه على القيّم السلوكية، وفرق بين الولاء للوطن كأرض أو تربة وبين الولاء للدولة كنظام أو سلطة سياسية، التي كثيرا ما يتم الخلط بينهما عند البعض.

ومنه يمكن القول بأن ثقافة المواطنة هي مجموعة من السلوكيات التي يتعامل بها الفرد في إطار عمليات التبادل الاجتماعي التي يقوم بها يوميا في اطار الحياة المعيشية باعتبار أن المواطنة كما عرفها الأمريكيان **مايكلاس**  هي كل نشاط انساني يقوم به الفرد في حياته اليومية "هي جزء من حياتنا اليومية ، لا نكاد نتنبه اليها في أغلب الأحيان ، وفي كل مرة نحضر فيها قداسا دينيا أو نذهب لاجتماع لأولياء أمور الطلبة ، أو نساعد في عمل خيري، أو ننجز عملا أو مهمة بشكل جيد وبإخلاص نكون عندها مواطنين محترمين" (مايكل و جويس،، 2003،ص60)، والثقافة هي مجموعة من القيم ينشأ عليها الفرد منذ ولادته وتلازمه و تصبح تتحكم في سلوكياته.

2:مفهوم المسؤولية المجتمعية: The concept of community responsibility

تعد المسؤولية المجتمعية ضرورة إنسانية ملحة، وواجبا أخلاقيا ومبدأ وطنيا أصيلًا، ولم تعد المسؤولية المجتمعية في هذا العصر الذي نعيشه خيارا للأفراد والمؤسسات المختلفة؛ ولكنها أصبحت أمرا حتميا للبقاء والاستمرار.

ويعد مفهوم المسؤولية المجتمعية من المفاهيم الجديدة التي انتشر تداولها في الآونة الأخيرة من قبل الباحثين والمفكرين ورجالات المجتمع المعاصرين، وقد بدأ في الظهور في أدبيات المفكرين المهتمين العرب تقريبا سنة 2000، أما عالميا فالمصطلح يعود الى الكاتـب بويــن سنة 1953 (علي ا.، 2017)، وعلى الرغم من حداثة هذا المفهوم من حيث الاصطلاح فإننا نلاحظ أن له جذورا عميقة تمتد إلى الماضي البعيد، فقد تحدث أرسطو منذ ألاف السنين عن النظرية الخاصة بطبيعة الإنسان الاجتماعية وكونه لا يستطيع العيش منعزلا عن غيره من الأفراد، وأكد أن الإنسان كائن حي لا يمكنه أن يعيش إلا داخل مجموعة من خلالها يحقق إنسانيته.

ومن يتتبع مفهوم المسؤولية المجتمعية سيجد أنه أصبح يشير حديثا إلى “ التزام الفرد تجاه مجتمعه والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في مختلف المجالات والعمل على تحسين نوعية الظروف الحياتية والمعيشية بشكل عام” وتعد المؤسسات التعليمية من أهم المؤسسات الاجتماعية التي لجأت إليها المجتمعات الحديثة والمتقدمة في شتى بقاع العالم؛ لتلبية وتحقيق بعض الحاجات التربوية والتعليمية والسلوكية والتي عجزت عن تأديتها الأسرة نتيجة لتعقد الحياة وتشعباتها وازدياد صعوباتها ومشكلاتها وأعبائها، فأصبحت المؤسسات التعليمية بمثابة مؤسسات اجتماعية يتعلم فيها الطلبة العلم والمعرفة والثقافة على مدار سنوات الدراسة المتتابعة والمختلفة، كما تسعى إلى تحقيق النمو الشامل لدى الناشئة والشباب جسميا ونفسيا وعقليا واجتماعيا بما يساعد على إعداد الفرد وتنشئته التنشئة السليمة ليكون مواطنا صالحا معدا للعيش في خضم هذه الحياة.

 ولقد عرف البنك الدولي المسؤولية المجتمعية على أنها :"التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم ومجتمعهم المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد" (عفراء بنت حشر، 2021)، هذا المفهوم يتحدث عن نحسين المستوى المعيشي مع مراعاة لجانب مصلحة التجارة وتحسينها والمحافظة على البيئة من جانب آخر، كما يعرفها معيار الايزو 26000 على أنها:" الواجبات القانونية والطوعية التي يجب على المؤسسات مراعاتها أثناء أداء أعمالها، فعلى جميع المؤسسات مراعاة الآثار الناتجة عن أعمالها على البيئة والمجتمع، وعليها وضع الاستراتيجية المناسبة التي تساهم في استمرارية التطوير وتحسين التفاعل مع العملاء والمحافظة على القيم الأخلاقية" (مايك، 2021)، ويلاحظ على هذا التعريف انه اعطى للمسؤوليّة المجتمعية بعدين بعد قانوني وبعد طوعي، بالرغم أنه اعطاهما صفة الواجب الذي يجب ان تراعيه جميع المؤسسات تجاه الآثار التي تخلفها نشاطاتها المهنيّة تجاه البيئة والمجتمع، وهذا عكس ا لغرفة التجارية العالمية التي عرفتها بأنها :"جميع المبادرات الحسنة والمساهمات التطوعية التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية لاعتبارات أخلاقية واجتماعية اعتماداً على الاقتناع الذاتي من دون وجود إجراءات قانونية ملزمة" (طه ، 2021)، اعتبر هذا التعريف المسؤولية الاجتماعية مبادرة تطوعية لا تملك أي صفة الزامية، ماعدا الاعتبار الأخلاقي والمجتمعي، وهذا ما يمكن ان يكسبها المناعة القانونية ضد أي مساءلة حول الآثار الناجمة عن نشاطات هاته المؤسسات.

3-: مفهوم التنمية المستدامة: the concept of sustainable

 في سنة 1972، قدم المؤتمر البيئي للأمم المتحدة مجموعة من المبادئ المساعدة على الإدارة السليمة للبيئة. وقد وضع هذا البيان مجموعة من القضايا البيئية في جدول الأعمال الدولي. ومن هنا نشأ الوعي بالتنمية المستدامة والتي عُرفت بكونها تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرات جيل المستقبل، حيث في سنة 1987 ورد اول مرة تعريف للتنمية المستدامة من طرف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية وجاء في التقرير الذي يعرف بتقرير برونتلاند أن التنمية المستدامة هي :" تنمية تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال اللاحقة في تلبيّة حاجياتهم" (اللجنة العالمية، 1970، ص 69)، ركز هذا التعريف على تلبية الحاجات للجيل الحاضر ولكن مع ضرورة الحفاظ على حق الأجيال اللاحقة في تحقيق حاجاتهم أيضا، ولكن بقي هذا التعريف مبهم وغامض لعدم توضيح هاته الحاجات، وهذا ما أراد توضيحه مؤتمر ريودي جانيرو سنة 2012 حيث جاء فيه:

البند 2

***- إن القـضاء علـى الفقـر هـو أعظـم التحـديات الـتي يواجههـا العـالم في الوقـت الـراهن وشــــــــــــــــــرط لا***

***غنى عنه لتحقيق التنميـة المـستدامة. ونحـن نلتـزم في هـذا الـصدد بالعمـل علـى سـبيل الاستعجال***

***على تخليص البشرية من ربقة الفقر والجوع.***

البند 3

- ***من ثم، نقر بضرورة مواصلة تعميم مراعـاة التنميـة المـستدامة في المـستويات كافـة عـن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقـرار بالـصلة الـتي تـربط بينها، وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها.***

البند 4

***ونــسلم بــأن القــضاء علــى الفقــر وتغــيير أنمــاط الاســتهلاك والإنتــاج غــير المــستدامة وتشجيع أنماط الاسـتهلاك والإنتـاج المـستدامة وحمايـة قاعـدة المـوارد الطبيعيـة اللازمـة للتنميـة الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها هي منتهى الغايات المنـشودة مـن التنميـة المـستدامة والـشروط الأساسية لتحقيقهـا. ونعيـد أيـضا تأكيـد ضـرورة تحقيـق التنميـة المـستدامة عـن طريـق تـشجيع النمو الاقتصادي المطرد الشامل العادل وتهيئة مزيد من الفرص للجميع والحـد مـن أوجـه عـدم المـساواة ورفـع مـستويات المعيـشة الأساسـية وتـدعيم التنميـة الاجتماعيـة العادلـة والانـدماج الاجتمـاعي وتعزيـز إدارة المـوارد الطبيعيـة والـنظم الإيكولوجيـة علـى نحـو متكامـل ومـستدام بما يكفل أمورا منها دعم التنمية الاقتـصادية والاجتماعيـة والبـشرية، وفي الوقـت نفـسه تيـسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردهـا إلى حالتـها الأصـلية وكفالـة صـمودها في مواجهـة التحديات الجديدة والمستجدة***. (الأمم المتحدة، 2012)

يلاحظ على هذا التقرير أنه ركز على القضاء على الفقر كأكبر تحدي أمام العالم، واعتبره أمر استعجالي وضروري، ولكن مع ضرورة الحفاظ على البيئة من خلال تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج والمساهمة في رفع المستوى المعيشي للأفراد، ولكن الواقع نرى أفعال لا تعكس هاته التوصيات حيث أشار زيجمونت باومان في كتابه الأزمنة السائلة الذي ركز فيه عن معاملات الدول الكبرى او الشركات الكبرى لمن سماهم المنضمين متأخرين للحداثة حيث يقول:" بل إن المنضمين متأخرين للحداثة يضطرون إلى البحث عن حلول محليّة لمشكلات لها أسباب عولمية، مع فرص ضئيلة للنجاح ، أومعدومة في الغالب، وذلك على العكس من منتجي النفايات في سالف الزمان ممن اعتادوا البحث عن حلول عولمية لمشكلات محلية الانتاج" (باومان، 2017، ص 54)، هاته التصرفات التي ذكرها باومان، توضح أن هاته القرارات ماهي الا شعارات وكلام .

ولقد أراد مكتب العمل الدولي بجنيف تقديم مفهوم للتنمية المستدامة من خلال توضيح أهدافها، والتي جعل أهمها توفير ما سماه في تقريره سنة في 2013 بالوظائف الحضراء ***"إنّ التحديات الاجتماعية غير المذللة، مثل البطالة (لا سيما في صفوف الشباب)، إلى جانب التعليم والصحة والصرف الصحي والبنية التحتية، تجعل تذليل التحديات البيئية أآثر تعقيداً. ولا يزال فقر العاملين وسوء نوعية الوظائف يؤثران على مئات الملايين من الناس في كافة أنحاء العالم، في حين أنّ استشراء الافتقار إلى الحماية الاجتماعية الأساسية يزيد من استضعاف الكثيرين في وجه الصدمات البيئية والاقتصادية. وفي حين تبدو التحديات البيئية والاجتماعية مثبطة للهمم، فإنّ التكاتف في التصدي لها معاً يمكن أن يؤدي إلى حصائل إيجابية وأن يستحدث أوجه تآزر قوية لصالح التنمية. وعلى سبيل المثال، لن يكون من شأن الاستثمار في البنية التحتية لإدارة المياه وفي الحماية الاجتماعية في الأرياف، أن يولّد فرص العمل ويستصلح الأراضي و مستجمعات مياه الأمطار فحسب، بل سيكون من شأنه كذلك أن يحفز المداخيل ويزيد الإنتاجية الزراعية ويحسّن المقاومة في وجه تغير المناخ"*** (مكتب العمل الدولي، 2013، ص 13).

عَرَّفتمؤتمر منظمة الزراعة والأغذية العالمية **(FAO)** التنمية المستدامة بأنها:

"***ادارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة. فهذه التنمية المستدامة التى تحافظ على (الأراضي) والمياه والنبات والموارد الوراثية (الحيوانية) لا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية" (مجلس منظمة الأغذية والزراعة عام 1988)***.

"***استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الايكولوجية التى تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل" (مجلس حكومات استراليا عام 1992)*** (المنظمة العالمية للتغذية، 2005)

فيما عرفها  **المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة** الذي انعقد في جوهانسبورغ في العام 2002 بأنها: "الالتزام بإقامة مجتمع عالمي منصف یدرك ضرورة كفالة الكرامة الإنسانية للمجتمع ، حیث یمثل السلام والأمن والاستقرار  و احترام الإنسان والحريات الأساسية بما فيها الحق في التنمية و احترام التنوع الثقافي".

4-: ثقافة المواطنة وتعزيز المسؤولية المجتمعية Culture of citizenship and promotion of community responsibility

ترتبط المسؤولية المجتمعيّة ارتباط وثيقا بثقافة المواطنة، باعتبارها المحدد لسلوك الأفراد داخل المجتمع، فكلما زاد حس الانتماء والولاء للمجتمع، يتعزز شعور المسؤولية المجتمعيّة وممارستها.

فلا يمكن تخيل مجتمع به شريحة كاملة لا تقوم بدورها المنوط بها في الوطن،كما لا يمكن تخيل مجتمع ينعدم لدى أفراده الضمير والمسئولية نحو أنفسهم وما حولهم، و الإحساس بقضايا المجتمع والوطن، والنهوض بالأمانات الملقاة على عواتقهم. فالإيمان بأهمية دور المسئولية الشخصية والاجتماعية والقانونية وممارستها هي جزء من استمرار المجتمعات والأفراد وبقائها والحفاظ على توازنها، فالمجتمع لا يمكن أن يقوم بتعيين مراقب لكل فرد في تنفيذ واجباته، وما يتطلب منه في عمله، وفي الدور الذي يقوم بيه ليخدم المجتمع، وفي إتباع النظام العام، فلابد أن يكون لدى كل فرد قدر محدد من المسئولية في أداء واجبه، والقيام بدورة قبل أن يكون هناك محاسبة أو سؤال قانوني، (زايد بن عجيز ، 2001، ص 27-28.).

في دراسة قام بها علي عبد الراضي بعنوان المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالمواطنة، والتي كانت عبارة عن دراسة تحليلية لمجموعة من الدراسات حول المسؤولية الاجتماعية في الوطن العربي والعالم، انتهى بالنتيجة التالية: " أهم مايمكن استخلاصه هنا من نتائج هذه الدراسات فيما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية، هو أن المسئولية تعني الأمانة في العمل، والقيام بالواجبات، والالتزام بالقوانين، والقدرة على اتخاذ القرار.

وأن هناك أبعاد أو مكونات للمسئولية الاجتماعية هي: المواطنة الصالحة، الانتماء للوطن، الإحساس بمشكلات المجتمع، إدراك أهمية المجتمع وقيمه، إدراك الحقوق والواجبات، إدراك العلاقات الإنسانية والمشاركة السياسية والاجتماعية. وأن الحرية شرط أساسي مقترن بوجود المسئولية الاجتماعية، حيث توجد علاقة إيجابية بين مبدأ الحرية بصفة عامة، والحرية في المشاركة بصفه خاصة، ودرجة المسؤولية الاجتماعية عند الفرد

والمسؤولية الاجتماعية يقترن وجودها بوجود الانتماء كأحد الحاجات الانسانية بجوانبه المختلفة كالانتماء للعائلة، للأقران، للجيرة، أو المجتمع، كما يرتبط الاحساس بالمسؤولية الاجتماعيّة ارتباطا ايجابيّا بالقيّم، حيث جاءت القيّم الدينية، ثم القيّم في المجال الاجتماعي في أعلى سلم القيّم بارتباطها بالمسؤولية الاجتماعية" (علي ع.، 2018، ص 41)، ويمكن اعتبار الاحساس بمشكلات المجتمع دليل على حس المسؤولية الاجتماعيّة، حيث يسعى الفرد من خلال الحياة اليوميّة الاندماج في وسط مجتمعه، وتكوين مجموعة من العلاقات الاجتماعية ناسجا من خلالها مجموعة من الشبكات الاجتماعيّة، هاته الشبكات التي تزداد شدة روابطها كلما أحس الفرد بالأمن داخل الشبكة الاجتماعيّة، حيث يحدث التكيّف بين الفرد والمكان من جهة أخرى، والتكيف بين الفرد وبين باقي أفراد الشبكة الاجتماعيّة.

5-:المسؤولية المجتمعيّة وتحقيق التنميّة المستدامة: Community responsibility and sustainable development

إذا اعتبرنا أن تحقيق التنميّة المستدامة هو مطلب مجتمعي، يسعى كل أفراد المجتمع لتحقيقه، خلال نشاط حياتهم اليوميّة، ولهذا سعى علماء علم الاجتماع الى الاهتمام بالمعاش اليومي أو الحياة اليومية يقول جوفمان :" عندما يدخل الأفراد في علاقات متبادلة ومضبوطة، فإن هؤلاء يلجأون إلى ممارسات اجتماعيّة ومألوفة، بعبارات أخرى، يلجأ هؤلاء الأفراد إلى استعمال وتوظيف نماذج تتكيّف والقواعد الجاريّة والساريّة، التي تحمل في طيّاتها معاني التكيّف، التسلسل والتملص، والانحرافات الخفيّة، المخالفات التي يمكن تجاوزها وحتى التجاوزات العلنيّة الواضحة" (رشيد، 2012، ص 118)، الواقع اليومي هو مجموعة من النشاطات الانسانية العلنيّة والمخفيّة، وعبارة عن علاقات تبادليّة بين افراد الشبكات الاجتماعيّة التي تزداد مسؤولية افرادها الاجتماعيّة كلما توطدت هاته المبادلات، وبالتالي يسعى الجميع الحفاظ على المكتسبات الجماعيّة ، ويكون التفاعل مبني على روح عاليّة من المسؤوليّة التي تسعى لتحقيق التنميّة الاجتماعيّة التي هي مطلب مجتمعي.

ان العيش بحس المسؤوليّة المجتمعيّة يجعل الفاعل الاجتماعي يسعى لتحقيق التوافق الاجتماعي، والمشاركة المجتمعيّة التي تعتبر من أبعاد المواطنة، من أجل تحقيق ما يسمى التنميّة المستدامة بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعيّة، والبيئية، كما أن هذا الاحساس يجعل الأفراد يدخلون في أعمال تطوعيّة لصالح المجتمع دون إلزام قانوني.

خاتمة:

ان التنميّة المستدامة لا يمكن تحقيقها دون احساس الجميع بالمسؤولية المجتمعيّة كأفراد أو مؤسسات، ولا يمكن احساس بهاته المسؤوليّة دون امتلاك ثقافة المواطنة المبنية على الحس الجماعي والعيش المشترك المعبر عن وحدة المصير، ان الاستعمال العقلاني للمواد الموجودة لايمكن تحقيقه دون تفكير بوعي مجتمعي مبني على تحقيق المصالح المشتركة سواء عن طريق الالزام القانوني أو العمل الطوعي

**المراجع:**

وطفة علي أسعد. (2006،). التجليات الإنسانية في مفهوم المواطنة. *مجلة التسامح،*(15)، 13.

Anthony, G. (2005). *SOCIOLOGY* (éd. 4). cambridge: polity press.

will, k. (1989). *liberalism communty and culture.* oxford: clarendon press.

آبادي الفيروز . (2014، ص 82). *القاموس المحيط.* بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

اس مايكل ، و جويس،. (2003،ص60). *بناء مجتمع من المواطنين–المجتمع المدني في القرن 21.* (عبد الله هشام ، المترجمون) ، عمان: الأهلية للنشر و التوزيع.

ال مكثوم عفراء بنت حشر. (30 11, 2021). *الشبكة العربية للتميز والاستدامة*.

الأمم المتحدة. (2012). *تقرير الأمم المنحدة للتنمية المستدامة ريو دي جانيرو البازيل 2012.* نيويورك: الأمم المتحدة.

الحارثى زايد بن عجيز . (2001، ص 27-28.). *واقع المسئولية الشخصية الاجتماعية لدى الشباب السعودي وسبل تنميتها.* الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

المسترحي علي. (ديسمبر, 2017). المسؤولية الاجتماعيّة من الواقع الأحادي الى المنظو الشبكي المتعدد. (المنظمة العربية للتنمية الادارية، المحرر) *المجلة العربية للادارة*، 200.

بن نبي مالك. (2013، ص 74). *مشكلة الثقافة.* (شاهين عبد الصبور، المترجمون) الجزائر: دار الوعي للنشر و التوزيع.

حمدوش رشيد. (2012، ص 118). مسألة الرباط الاجتماعي وسوسيولوجيا الحياة اليوميّة أو المعاش. *اضافات*.

زيجمونت باومان. (2017، ص 54). *الأزمنة السائلة العيش في زمن اللايقين.* (أبو حجر حجاج، المترجمون) بيروت: الشبكة العربية للأبحاث و النشر.

شوفاليه ستيفان ، و شوفيري كريستيان. (2031، ص284). *معجم بورديو.* (ابراهيم الزهراء، المترجمون) الجزائر: الدار الجزائرية.

عبد الراضي علي. (2018، ص 41). *المسؤولية الاجتماعيّة وعلاقتها بالمواطنة.* اسطمبول: المعهد المصري للدراسات.

عبد الله العامري طه . (2021). المسؤولية المجتمعية.. مفهومها.. تطبيقها وعلاقتها بالتقييس. (التقييس لمجلس التعاون الخليجي، المحرر) *التقييس الخليجي*.

فاو المنظمة العالمية للتغذية. (2005). *مؤشرات التنمية المستدامة لمصايد الأسماك البحرية الطبيعية.* تم الاسترداد من موقع المنظمة العالمية للتغذية والزراعة: https://www.fao.org/3/x3307a/x3307a04.htm#TopOfPage

للبيئة والتنمية اللجنة العالمية. (1970، ص 69). *مستقبلنا المشتركة.* (عارف محمد كامل، المترجمون) الكويت: ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب.

لو مايك. (30 11, 2021). *المعهد البريطاني للمعايير*. تم الاسترداد من https://www.bsigroup.com/ar-AE/-ISO-26000--/.

مباركية منير. ( 2013، ص71). *مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر.* بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مكتب العمل الدولي. (2013، ص 13). *التقرير الخامس التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الحضراء.* جنيف: مكتب العمل الدولي.

هيتر ديريك. (2007، ص16). *تاريخ موجز للمواطنية،.* ( ناصر مكرم خليل أصف، المترجمون) الكويت: مركز البابطين للترجمة.